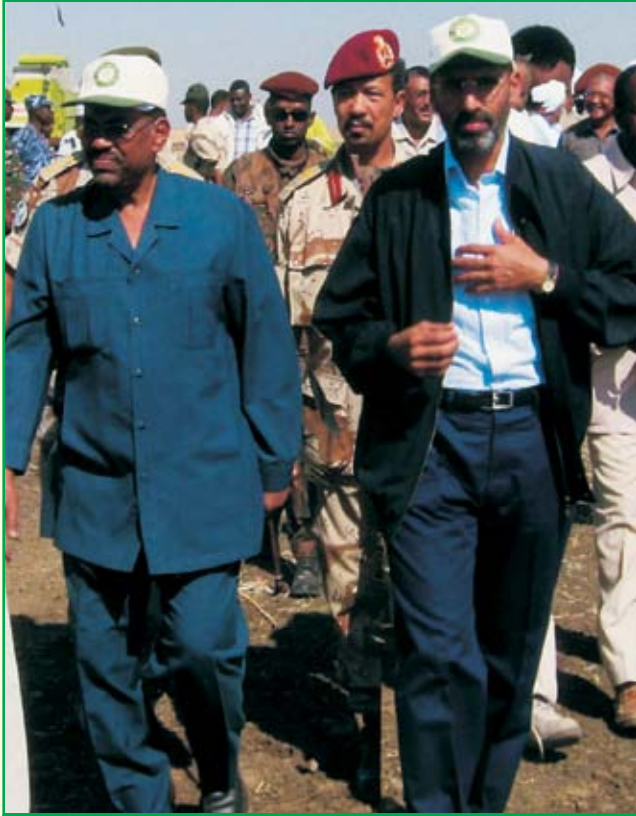


## الهيئة العربية تكمل ثلاثين عاماً منذ تأسيسها وتحقق العديد من الإنجازات...

- بلغ إجمالي النشاط الاستثماري في الشركات نحو 454 مليون دولار تشكل نسبة 131% من رأس مال الهيئة المدفوع.
- تمخضت متابعة الشركات عن ازدياد عدد الشركات الربحية إلى 17 شركة تشكل ثلاثة أرباع إجمالي الشركات وبلغ إجمالي الاستثمارات فيها نحو 196 مليون دولار.
- بلغت الأرباح الموزعة على المساهمين 297 مليون دولار تشكل نسبة 86% من رأس المال المدفوع
- إدخال تقانات حديثة لتطوير الزراعة العربية ونقلها للمزارعين .
- تفعيل البرامج التنموية للمساهمة في تخفيف حدة الفقر في الريف العربي.
- تنفيذ استراتيجية لتقنية المعلومات وإدخال معدات وأنظمة حديثة وخدمة المؤتمرات المرئية.
- فخامة رئيس جمهورية السودان يمنح سعادة رئيس الهيئة وسام النيلين من الطبقة الأولى لما بذله سعادته من تبني نماذج متطورة للاستثمارات الزراعية في الوطن العربي.



استقبال فخامة رئيس جمهورية السودان لدى تفقده مزارع نقل تقانة نظام الزراعة بدون حرث

### المحتويات

احتفالية الهيئة بمرور 30 عام  
إنجازات الهيئة خلال 30 عام  
تقانات تطوير القطاع المطري والمروي  
البرامج الإنمائية أهم الأحداث

### عناوين الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

المقر الرئيسي: الخرطوم - ص.ب 2102 جمهورية السودان ، ت: 780777، فاكس 772600 رمز النداء الخارجي (83) (1) (249) - البريد الإلكتروني: [info@aaaid.org](mailto:info@aaaid.org)  
المكتب الإقليمي: دبي - ص.ب-51250 دولة الإمارات العربية المتحدة، ت: 2271616، فاكس: 2271588 رمز النداء الخارجي (4) (971) - البريد الإلكتروني: [aaarabi@emirates.net.ae](mailto:aaarabi@emirates.net.ae)  
موقع الهيئة على الإنترنت: [www.aaaid.org](http://www.aaaid.org)

## جانب من استقبال سعادة رئيس الهيئة للضيوف بمناسبة احتفالية الهيئة



سعادة رئيس الهيئة يستقبل معالي الدكتور خرياش  
وزير الدولة بوزارة المالية  
بدولة الإمارات، رئيس مجلس مساهمي الهيئة للدورة 30



سعادة الأستاذ أحمد أحمد جويلى أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية



ويستقبل معالي الأستاذ الزبير أحمد حسن وزير مالية جمهورية السودان



سعادة الأستاذ سعد نصار مستشار وزير الزراعة واستصلاح الأراضي  
بجمهورية مصر العربية عضو مجلس إدارة الهيئة السابق

## الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي - مسيرة ثلاثين عام

### رؤساء الهيئة العربية



سعادة الدكتور حسين يوسف العاني  
1992-1983



سعادة الدكتور عثمان عدلي بدران  
1982-1978



سعادة الأستاذ عبد الكريم محمد  
العامري -1998-الآن



سعادة الأستاذ يوسف عبد اللطيف  
السركال 1997-1993

من رأس المال المدفوع.

خلال تقييمها لمسيرتها أعدت الهيئة استراتيجيتها للأعوام 2002-2012 لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية ولتمكينها من الإقتراب نحو أهدافها التي أنشئت من أجلها وتعزيز إسهامها في تحقيق الأمن الغذائي العربي إلى جانب تفعيل دورها في جانب الإنماء الزراعي.

لا تزال تواجه الهيئة العربية العديد من التحديات التي تواجه النشاط الاستثماري متمثلة في عدم كفاية التشريعات الجاذبة للاستثمار أو ضعف تطبيقها وكذلك عدم كفاية البنى التحتية الأساسية وبخاصة في الدول التي تمتلك قدراً كبيراً من الموارد الزراعية الطبيعية.

وإيماناً منها بأهمية تعزيز نجاح الشركات فقد نفذت برنامج المتابعة للصيقة لشركاتها والذي مكن من إصلاح أوضاع الشركات المتعثرة وتطوير بعض الشركات الأخرى. وقد ازداد خلال بضع السنوات الأخيرة عدد الشركات الراححة إلى 17 شركة تشكل ثلاثة أرباع إجمالي الشركات وبلغ إجمالي الاستثمارات فيها نحو 196 مليون دولار. كما ركزت الهيئة على إعداد دراسات الجدوى للمشروعات وكان لذلك دوره في إنجاح الشركات الجديدة. ونسبة ما تحقق من نجاح في هذا المجال تم استحداث مركز الهيئة العربية للخدمات الاستشارية للاستفادة من الخبرات المتراكمة للهيئة العربية في مجال الاستثمار الزراعي وتقديم خدماته للقطاع الزراعي العربي. ونتيجة لهذا التطور المدروس الراسخ تسعى الهيئة لتعزيز مواردها ليتسنى لها الإسهام بقدر كبير نحو تحقيق الأمن الغذائي العربي.

بغرض تعظيم الموارد المالية للهيئة فقد فعلت النشاط الإقراضي لتوفير التمويل اللازم للمشروعات أو الشركات التي تساهم فيها الهيئة ومستقبلاً

تأسست الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في عام 1976 وفي آذار (مارس) 1977 وأعان نفاذ اتفاقية إنشاء الهيئة ونظامها الأساسي كهيئة مالية عربية مستقلة:

أهداف الهيئة العربية:

- المساهمة في تعزيز الأمن الغذائي العربي.
- تنمية الموارد الزراعية في الدول الأعضاء مع مراعاة توفير أكبر قدر من المواد الغذائية.
- زيادة تبادل المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي بين الدول الأعضاء.

رأس مال الهيئة المصرح به 150 (مائة وخمسون) مليون دينار كويتي، المدفوع منه حتى نهاية العام 2006 نحو 100 مليون دينار كويتي تعادل نحو 346 مليون دولار.

الدول المؤسسة للهيئة العربية 12 دولة عربية وفيما يلي أسماؤها ونسب مساهماتها في رأس المال: المملكة العربية السعودية (22.5%)، دولة الكويت (19.5%)، دولة الإمارات العربية المتحدة (15%)، جمهورية السودان (15%)، جمهورية العراق (15%)، دولة قطر (7.5%)، جمهورية مصر العربية (3%)، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (1.50%)، المملكة المغربية (0.60%)، الجمهورية الإسلامية الموريتانية (0.10%)، الجمهورية العربية السورية (0.05%)، جمهورية الصومال (0.05%).

وفقاً للمادة 18 من اتفاقية إنشاء الهيئة انضمت إليها لاحقاً 7 دول عربية وهي: الجمهورية التونسية (0.10%)، سلطنة عمان (0.10%)، المملكة الأردنية الهاشمية (0.05%)، الجمهورية اللبنانية (0.05%)، دولة فلسطين (0.05%)، الجمهورية اليمنية (0.05%)، جمهورية القمر المتحدة (0.05%).

حدد النظام الأساسي للهيئة العربية أن يكون المقر الرئيسي للهيئة في الخرطوم بجمهورية السودان وأنه يجوز للهيئة أن تنشئ فروعاً في الدول الأعضاء وفقاً لما تراه لازماً لنشاطها، ووفقاً لذلك أنشأت الهيئة مكتبها الإقليمي في دبي وقد يسر من إنجاز العديد من المهام بعضها لم يكن ليتم إنجازها من المقر الرئيسي وبعضها مكن من إنجازها بفاعلية أكبر.

يتكون النشاط الاستثماري للهيئة من مساهمات في الشركات وقروض لدعم وتطوير الشركات مع توظيف فائض السيولة في الأسواق المالية.

في 22 آذار (مارس) 2007 أكملت الهيئة العربية مدهتها الأولى وهي 30 عاماً من تاريخ نفاذ اتفاقية إنشائها وهو 22 آذار (مارس) 1977. إن الهيئة حققت خلال تلك الفترة قدراً من النجاحات نحو تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها وعلى رأسها الهدف الأساسي من إنشائها وهو الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي للوطن العربي. بنهاية العام 2006 بلغ عدد الشركات التي تساهم فيها الهيئة 24 شركة قائمة وشركتين تحت التنفيذ وشركة تحت التأسيس. وبلغ إجمالي النشاط الاستثماري في الشركات نحو 454 مليون دولار وهذا المبلغ يشكل نحو 131% من رأس مال الهيئة المدفوع. وهناك 36 مشروعاً في مراحل مختلفة من الدراسة والتقييم. جدير بالذكر بلغ إجمالي استثمارات الهيئة وشركائها من القطاعين العام والخاص نحو 2.095 مليار دولار. وقد بلغت الأرباح الموزعة على الدول المساهمة في الهيئة العربية 314 مليون دولار تشكل نسبة 91% من رأس مال الهيئة المدفوع. وبلغت حقوق المساهمين نحو 677 مليون دولار تشكل 196% من رأس مال الهيئة المدفوع. كما بلغ إجمالي الاحتياطيات نحو 330 مليون دولار تمثل 96

« قدمت الهيئة إضافة حقيقية للزراعة العربية وذلك بإدخالها تقانة الزراعة بدون حرث وتمكنت من تطويرها لظروف الزراعة في القطاع المطري. لقد حققت هذه التقانة طفرة زراعية كبيرة في إنتاجية القطاع، كما أثبتت جدواها الاقتصادية عند تبنيها من قبل المشاريع الكبيرة وكذلك على مستوى صغار المزارعين. وبدأت الهيئة جهوداً حثيثة لنقل هذه التقانة لبقية الدول العربية.»

وفي مجال المشاريع الإنمائية تم إنجاز العديد من المشاريع الإنمائية وتقديم المساعدات العاجلة في عدد من الدول شملت على سبيل المثال الأسمدة والبذور والمبيدات ومعدات الرش واللقاحات البيطرية ومعدات لتربية الحيوان للأسر الفقيرة.

وبناءً على استراتيجيتها للأعوام 2002-2012 عملت الهيئة وتعمل على تطوير أدواتها التي تمكنتها من تحقيق أهدافها. فني مجال حوسبة النظم بالهيئة تم التخطيط لتنفيذ نظام الإدارة الإلكترونية المتكامل (Enterprise Resource Planning) وتم تنفيذ المرحلة الأولى منه ويجري العمل لتنفيذ المرحلة الثانية. ونسبة لخبرة الهيئة ولتوفير الكوادر المؤهلة تقدم الهيئة خدماتها في مجال تقنية المعلومات للشركات بهدف تطوير القطاع الزراعي العربي. ومن الجهود لتطوير أدوات الهيئة هناك مشروع لتقييم أداء الهيئة ودراسة هيكلها التنظيمي. وشملت الجهود أيضاً تفعيل دور التدريب لبناء القدرات وكذلك المشاركة في اللقاءات العلمية والمهنية وتفعيل دور الإعلام والإصدارات والمعارض النوعية والمكتبة والمعلومات وموقع الهيئة على الإنترنت، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع المؤسسات العربية والإقليمية والقطرية ذات العلاقة المباشرة بأشطة الهيئة.

يتضح مما تقدم أن الهيئة وانطلاقاً من استراتيجيتها للأعوام 2002-2012 تمكنت من معالجة المعوقات الداخلية بل وانطلق أداؤها لتطوير شركاتها وتطوير أدواتها وتنفيذ برامجها الاستثمارية والبحثية والتنموية وبرامجها لتطوير الزراعة العربية. ويعكس ذلك الأداء ومختلف مؤشراتها والبرامج والتوجهات الجديدة للهيئة العربية أن دورها سيتضاعف إذا تم توفير موارد مالية إضافية. ورد في المادة 8 بالنظام الأساسي للهيئة أنه يجوز زيادة رأس مال الهيئة بقرار من مجلس المساهمين، وبالطبع يتوقف ذلك على رغبة الدول الأعضاء. وإذا تكلفت مساعي الهيئة لتعبئة موارد إضافية سيكون لذلك دور كبير في تعزيز دورها. أما المعوقات الخارجية التي تتطلب مزيداً من الجهود من الجهات المعنية بالاستثمار الزراعي وتنمية القطاع الزراعي فأهمها عدم توفر البنى التحتية الأساسية كشبكات النقل والتخزين والكهرباء وعدم كفاية التشريعات الجاذبة للاستثمار أو عدم كفاية تطبيقها فعلياً. رغم الجهود المقدرة التي بذلت من الدول العربية في هذا المجال ما زالت الحاجة لجهود أكبر وبما يمهّد لثورة زراعية لتحقيق الأهداف المنشودة من تحقيق للأمن الغذائي العربي وتنمية زراعية مستدامة وتطوير للريف العربي وهي أهداف جعلت من تطوير الزراعة العربية هدفاً استراتيجياً مهماً.



لغيرها من الشركات. في نهاية العام 2006 بلغ إجمالي القروض المباشرة والضمانات التي منحتها الهيئة لشركاتها نحو 202 مليون دولار. وقد تحققت إنجازات مقدرة في مجال التمويل بضمان الهيئة وتوفير خطوط تمويل كمصادر جديدة للتمويل لخدمة شركات الهيئة. وقد بدأ النشاط الإقراضي ينمو بخطى مدروسة وأمونة ويحقق أرباحاً متزايدة بلغت 1.2 مليون دولار في عام 2004 ثم 1.6 مليون دولار في عام 2005 و 3.76 مليون دولار في عام 2006 ويتوقع أن تصل إلى 5 مليون دولار في عام 2007.

انطلاقاً من إدراكها لمحدودية مواردها إزاء هدف تحقيق الأمن الغذائي العربي حيث تبلغ قيمة الفجوة في السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي نحو 18 مليار دولار في حين أن رأس مال الهيئة المدفوع نحو ثلث مليار دولار، ولإدراكها بأن التحدي الذي يواجه مستقبل الزراعة في الدول العربية في ظل التطورات والمستجدات الاقتصادية والتقنية والبيئية وأن تضيق حجم الفجوة الغذائية في الوطن العربي يتطلب تضافر جهود كافة الأطراف المهتمة بالاستثمار الزراعي والأمن الغذائي والتنمية المستدامة وانطلاقاً من استراتيجيتها للأعوام 2002 - 2012 تبنت الهيئة العربية برامج جديدة تستهدف تطوير القطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية والجودة وتعزيز الميزة النسبية والتنافسية للمنتجات الزراعية الغذائية في الوطن العربي. وتقوم الهيئة في هذا الإطار بإدخال النظم الزراعية الحديثة وتطبيق الحزم التقنية المتكاملة والملائمة للبيئات الاستثمارية في بلدان الوطن العربي. ويشمل ذلك على سبيل المثال برنامج اختيار أنظمة الري الحديثة وبرنامج اختيار المكننة الزراعية الملائمة في المشروعات الزراعية وبرنامج استخدام تقنية الإحكام الزراعي وبرنامج توظيف تقنية زراعة الأنسجة في المشروعات الزراعية. وتقوم في هذا الإطار بإقامة النماذج الرائدة في أنماط الإنتاج الزراعي المتطور لتستير وتحتذي بها الفعاليات الاستثمارية الزراعية الأخرى. وتولي الهيئة العربية في كل ذلك اهتماماً بالتنمية الزراعية المستدامة والمحافظة على قاعدة الموارد البيئية.

وللإسهام بشكل فعال في محاربة الفقر ولتفعيل دور القطاع الزراعي المطري، والذي يشكل المزارعون العاملون فيه نحو 75% من العاملين بالقطاع الزراعي في الوطن العربي وينتجون نحو 80% من الإنتاج الزراعي، تبنت الهيئة العربية تطبيق برنامج نقل تقانة الزراعة بدون حرث للمزارعين التقليديين وبدأت تطبيقه خلال عام 2003 في السودان (في منطقة أودي / ولاية النيل الأزرق وفي ولاية القضايف) إثر النجاح الذي حققه هذا النظام الحديث في المشروع الرائد بأفدي حيث تم تحقيق معدلات إنتاجية عالية لمحاصيل الذرة الرفيعة وزهرة الشمس والسهمس والقطن تصل إلى أربعة أضعاف إنتاجية الزراعة في ظل النظم الزراعية التقليدية. وتجري أنشطة لتوسعة نطاق نقل هذه التقانة إلى مناطق أخرى بالسودان وإلى عدد من الدول العربية الأخرى. وتولي الهيئة العربية اهتماماً كبيراً لنظام الزراعة بدون حرث والذي يعول عليه لإحداث نقلة نوعية في الزراعة العربية. وقد قدمت الهيئة العربية الدعم اللازم لتبني وتطوير هذا النظام في القطاع المطري خلال سلسلة من التجارب الموسعة لعدد من السنوات حتى انتقل إلى مرحلة النشر والتي تتطلب تضافر الجهود. وبما حققته هذه التجربة من زيادة في إنتاجية المحاصيل فإنها تمثل دعوة مفتوحة لكافة الجهات القطرية والإقليمية والعالمية المهتمة بمحاربة الفقر وبالأمن الغذائي وتنمية الريف والتنمية الزراعية المستدامة وبشكل فعال للعمل على تمكين المزارعين من تطبيق هذا النظام الذي ثبت نجاحه عملياً في مضاعفة الغلة.

في كلمته في الجلسة المشتركة للاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية التي عقدت في بيروت في الفترة 11-12 نيسان (أبريل) 2007، أشار سعادة الأستاذ عبد الكريم محمد العامري - رئيس الهيئة العربية إلى أهمية إدخال نظام الزراعة بدون حرث حيث ورد في الكلمة:

## فخامة رئيس جمهورية السودان يمنح سعادة رئيس الهيئة وسام النيلين من الطبقة الأولى



منح فخامة الفريق الركن عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان سعادة الأستاذ عبد الكريم محمد العامري رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي وسام النيلين من الطبقة الأولى وذلك فى 30 يونيو 2002. وقد جاء ذلك تقديراً لما بذله سعادته من تبني استراتيجية جديدة فى استحداث وتنفيذ المشاريع الكبرى التي تركز على توظيف أحدث الحزم التقنية المتكاملة والملائمة لبيئات الاستثمار وتقديم النماذج المتطورة الكفيلة بتطوير الزراعة العربية. وقد تمثل ذلك فى:

- تطبيق أحدث التقانات لتطوير الزراعة المطرية فى السودان ساهمت فى زيادة إنتاجية المحاصيل الرئيسية بواقع أربعة أضعاف مع مؤشرات زيادة المعدلات الإنتاجية للمواسم القادمة.
- تطبيق حزم تقنية متكاملة فى إنتاج وتصنيع البرسيم لأغراض الصادر إلى دول الخليج العربية شمل إدخال أنظمة الري الحديثة والتي ساهمت فى زيادة الإنتاجية بواقع (4-5) أضعاف.
- التخطيط والإعداد لتطوير القطاع المروى فى السودان من خلال استحداث مشروع رائد فى غرب أم درمان بمساحة 100 ألف فدان مستهدفاً تطبيق أحدث تقانات الإنتاج.

وقد ساهمت هذه الإنجازات فى استقطاب وتحفيز المستثمرين العرب والأجانب من خارج السودان. وذلك إلى جانب تبني مفاهيم وآليات فاعلة لتطوير الاستثمارات الزراعية فى الوطن العربي ارتكزت على توظيف البحث العلمي التطبيقي والتطوير التقني والانفتاح على التجارب العالمية الرائدة وتطوير أساليب الإدارة المزرعية ساهمت فى وضع الاستثمارات القائمة والجديدة فى المسار الصحيح.

كما نالت إحدى شركات الهيئة العربية بالسودان وهي الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق (أقدي) وسام الإنجاز لما حققت من طفرة فى زيادة الإنتاجية فى القطاع المطري والذي أعاد الأمل لهذا القطاع الكبير ليلعب دوره فى تحقيق الأمن الغذائي على نطاق الوطن العربي وذلك بفضل إدخال تقانة الزراعة بدون حرث والتي اعتبرت نقلة نوعية لحل مشاكل هذا القطاع مما حدا بالدولة أن تتبني هذه التقنية وتعميمها على بقية المنتجين والنظر فى تحويلها لتلائم صغار المزارعين.

### فخامة رئيس جمهورية السودان يزور مشاريع نقل تقانة نظام الزراعة بدون حرث للمزارعين ويقف على الإنتاجية العالية المتحققة

قام فخامة المشير عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان بزيارة ميمونة لمواقع نقل وتوطين نظام الزراعة بدون حرث فى ولاية القضايف والذي تنفذه الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي ، وكان فى استقبال فخامته والوفد المرافق له سعادة الأستاذ عبد الكريم محمد العامري رئيس الهيئة العربية وكبار المسؤولين بالهيئة وقد وقف فخامته على الإنتاجية العالية التي تحققت وقام بافتتاح حملة الحصاد بمشروع أحد المزارعين الذين تطبق عليهم التجربة. وأشاد فخامته بجهود الهيئة العربية فى إدخال أحدث التقانات لتطوير الزراعة. وقد ألقى سعادة رئيس الهيئة كلمة ضافية مرحبا بفخامته والوفد المرافق له ومشيداً بجهود حكومة السودان فى تسهيل مهمة الهيئة العربية لأداء دورها موضحاً جهود الهيئة العربية فى الإسهام فى تطوير الزراعة فى السودان والوطن العربي مشيراً إلى أن الهيئة أدخلت فى هذا الصدد نظام الزراعة بدون حرث للارتقاء بالإنتاج والإنتاجية فى القطاع المطري بالسودان والذي يعاني من تدني الإنتاجية. هذا وقد حقق المزارعين إنتاجية تراوحت ما بين إحدى عشر إلى خمسة عشر جوال للفدان فى حين الإنتاجية التقليدية لا تتعدى ثلاث جوال للفدان.



استقبال فخامة رئيس الجمهورية (يمين) وفخامته وسعادة رئيس الهيئة امام المحصول (يسار)

## مجلس مساهمي الهيئة العربية يعيد انتخاب سعادة الأستاذ عبد الكريم محمد العامري رئيساً للهيئة لفترة رئاسية ثانية



في إجتماعه السنوي السابع والعشرين المنعقد بمدينة أبوظبي في الفترة 22-23 نيسان (أبريل) 2003، والذي يأتي ضمن الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية المنعقدة في ذلك التاريخ قرر مجلس مساهمي الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بالإجماع تعيين سعادة الأستاذ عبد الكريم محمد العامري رئيساً للهيئة العربية لفترة ثانية مدتها خمس سنوات تبدأ من تاريخ نهاية فترته الأولى.

ويأتي ذلك تقديراً لما تحققت للهيئة عبر فترة رئاسته الأولى (والتي بدأت عام 1998) من إنجازات مقدره وتأميناً لمواصلة برامج تأهيل وتطوير استثمارات الهيئة والتوجهات والبرامج الجديدة التي تستهدف تطوير الاستثمارات الزراعية في الوطن العربي.

## زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية للهيئة العربية

شرف الهيئة العربية بمقرها الرئيسي بالخرطوم في 25 يونيو (حزيران) 2003 معالي الأستاذ عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكان في استقبال معاليه لدي وصوله سعادة الأستاذ عبد الكريم محمد العامري رئيس الهيئة العربية، وكبار مسؤولي الهيئة. وقد رحب سعادة رئيس الهيئة بزيارة الأمين العام والتي تعتبر أول زيارة لأمين عام لجامعة الدول العربية للهيئة منذ تأسيسها. هذا وقد أقيمت على شرف هذه المناسبة ندوة تعريفية بالهيئة شارك فيها عدد من خبراء الهيئة. كذلك أقيم معرض تعريفية عكس إنجازات الهيئة خلال الخمس وعشرين عاما الماضية.



## معالي الدكتور محمد خلفان بن خرباش وزير الدولة للمالية والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة يزور الهيئة العربية

والتي مقرها السودان. واختتمت الزيارة بتكريم معالي الوزير لجهوده ومساهماته الفعالة وملاحظاته القيمة ودعمه المُقدّر للهيئة وهي تعمل من أجل تعزيز وتفعيل الاستثمار والإنماء الزراعي في الوطن العربي. هذا وتقديرا لجهوده فقد أطلق على قاعة المؤتمرات الكبرى بالهيئة اسم معاليه.



في إطار زيارة معالي الدكتور محمد خلفان بن خرباش وزير الدولة بوزارة المالية والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة للسودان في أبريل 2002 وبرفقته وفد عالي المستوى ضم نخبة مميزة من رؤساء وأعضاء غرف التجارة والصناعة والمستثمرين، قام معاليه بزيارة لمقر الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، حيث أعد له استقبال كبير برئاسة سعادة الأستاذ عبد الكريم محمد العامري رئيس الهيئة. وقد أقيمت على شرف هذه الزيارة ندوة تعريفية بالهيئة العربية تحدث فيها سعادة رئيس الهيئة عن أهداف الهيئة العربية واستعدادها للمشاركة في المشروعات التي تحقق الأمن الغذائي العربي. وقد أشار معالي الدكتور خرباش في تصريحاته بأن العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والسودان تعتبر ذات ميزة خاصة انعكست في العديد من المشروعات مشيرا إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الممولة والمؤسسة الرئيسية للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

## إدخال نظام ERP



المخازن والمشتريات وشؤون الأفراد والرواتب ولا تزال هذه الجهات تعمل بجهد كبير على تسخير أكبر قدر من إمكانيات المشروع في سبيل دعم أعمالها وذلك من خلال تصميم التقارير المتعددة ومراجعة البيانات وإدخالها. وفيما يخص قسم الحسابات بالإدارة المالية فلقد تم التوقف عن استخدام البرنامج والاعتماد كلياً على النظام المالي الجديد بالمشروع. لقد تم معالجة معظم المشاكل التطبيقية للنظام المالي الجديد. وفيما يخص قسم التمويل والقروض تم تطوير نظام إدارة القروض وتم تثبيته على الأجهزة المركزية في الهيئة العربية.

وفيما يخص المرحلة الثانية من المشروع والتي تستهدف الأقسام التي لم تكن ضمن المرحلة الأولى فتشمل مكتب المستشار القانوني وإدارة المشروعات وقسم الأبحاث الزراعية التطبيقية وقسم المعلومات والإحصاء، ولتنفيذ ذلك عقد قسم تقنية المعلومات الاجتماعات التحضيرية مع الأقسام المعنية ويعد حالياً الأوراق الأولية بشأن طبيعة عمل كل قسم واحتياجاته من خدمات تقنية المعلومات.

بدأت فعلياً المرحلة الأولى من اختيار وتنفيذ النظام المتكامل Enterprise Resource Planning (ERP) System والذي يمثل أحد المحاور الأساسية لاستراتيجية تقنية المعلومات في نوفمبر 2002 بواسطة فريق استشاري من شركة متخصصة في اختيار وتنفيذ النظم. وقد زار الفريق المقر الرئيسي للهيئة وقام خلالها بإجراء العديد من ورش العمل لجمع المعلومات وتحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية لإدارات وأقسام الهيئة المختلفة بجانب فريق عمل يمثل معظم إدارات وأقسام الهيئة. وقد رشحت الشركة الاستشارية التي تم التعاقد معها قائمة قصيرة من الأنظمة الملائمة بعد دراسة فنية شاملة لاحتياجات العمل بالهيئة العربية وقام فريق مؤلف من مندوبي أقسام وإدارات الهيئة بالاطلاع على الأنظمة المرشحة والمطبقة في كل من جنوب أفريقيا ودولة الإمارات العربية المتحدة والسودان من اختيار نظام ERP. ولقد تم توحيد الآراء داخل اللجنة ورفع توصية نهائية إلى سعادة الأستاذ رئيس الهيئة الذي وافق على التوصية في اجتماع عقد في أغسطس 2003 اطلع فيه سعادته على الآلية التي تبنتها اللجنة للوصول إلى هذه التوصية والمعايير الدولية في المقارنة ما بين الأنظمة والشركات المنفذة لها. وبدأت الهيئة مرحلة التعاقد مع الشركة المنفذة حيث وقع سعادة الأستاذ عبد الكريم محمد العامري - رئيس الهيئة العربية والسيد رام موهان - مدير شركة Global Technology Services (GTS) في 24 كانون أول (ديسمبر) 2003 لتنفيذ مشروع Enterprise Resource Planning (ERP) وهو نظام مؤسسي شمولي يضم مجالات العمل الأساسية بالهيئة العربية مثل الجوانب المالية والإدارية وغيرها. وقد تضمنت المرحلة الأولى تنفيذ نظام Sage Line 500 في معاملات الإدارة المالية وشؤون الموظفين والمشتريات والمخازن بالإضافة إلى تطوير نظام خاص بعمليات التمويل والقروض يعمل بشكل متكامل مع نظام Sage. أما المرحلة الثانية فتتضمن تنفيذ البرامج الخاصة بمعاملات بقية الإدارات والأقسام بالهيئة العربية. أصبحت العديد من الجهات المعنية بالمشروع ال ERP داخل الهيئة تعمل بشكل انسيابي مستفيدة من خدمات المشروع وهي

## نظام المؤتمرات المرئي (Video Conferencing)

الكبيرتان من النظام فتم تثبيتهما في قاعة مجلس الإدارة بالخرطوم وقاعة الاجتماعات بدبي. وقد سعاد ذلك في تحقيق الفوائد التالية:

- تحسين الاتصال والتنسيق ما بين مقر الرئاسة والمكتب الإقليمي
- تزويد سعادة الأستاذ رئيس الهيئة وكبار المسؤولين عندما يتواجدون بالمكتب الإقليمي بأداة اطلاع أفضل تساعد بسرعة اتخاذ القرار.
- تقليل الزمن والتمن بالنسبة للسفرات القائمة ما بين مقر الرئاسة والمكتب الإقليمي.
- توفير وقت مقدر للجهات الداعمة في كلا المقرين والتي تشمل المالية والعلاقات العامة والخدمات وكل جهة تشارك بترتيبات السفر.

في إطار توجيهات سعادة الأستاذ رئيس الهيئة بتطبيق التقنيات الحديثة التي من شأنها رفع مستوى الأداء وتقليل التكاليف الإدارية وقع قسم تقنية المعلومات مطلع شهر ديسمبر 2004 عقد تنفيذ نظام المؤتمر المرئي لتوفير خدمة المؤتمر المرئي بين مقر الرئاسة بالخرطوم والمكتب الإقليمي بدبي ليسهل عملية عقد الاجتماعات والمؤتمرات وعرض الوثائق وتبادل المعلومات والحوار عن بعد. هذا ولقد تم تركيب الأجهزة المطلوبة حيث بدأ العمل في مطلع عام 2005. كما تم تثبيت الوحدات الصغيرة من النظام في كل من مكتب سعادة رئيس الهيئة بدبي ومكثبي مساعديه بالخرطوم بالإضافة إلى وحدة لقسم تقنية المعلومات لأغراض الصيانة وإدارة النظام. أما وحدتان

## إنجازات أخرى لتقنية المعلومات

- تحديث أجهزة الحواسيب لكافة المنتسبين.
- محور الأنظمة:
- تشغيل نظام البريد الإلكتروني الخاص بالهيئة.
- إنجاز أنظمة متابعة العمل اليومي وقواعد بيانات للعديد من الأقسام.
- اختيار الأنظمة المطلوبة لإدارة قسم الاستثمارات المالية بالمكتب الإقليمي بدبي.

تم تحقيق عدة إنجازات مصنفة وفق المحاور التالية:

- تطوير البنية التحتية:
- تطوير خدمة الإنترنت وجعلها مستمرة على مدار 24 ساعة عن طريق استخدام تقنية تبادل الأطر (Frame Relay).
- توسيع الشبكة الداخلية (cables) لتشمل خدمة كافة المنتسبين وكذلك إعادة تأهيلها لتمكين من نقل المعلومات بكفاءة وسرعة عالية.

## تقديم الخدمات المعلوماتية عالية الجودة لشركات الهيئة ومؤسسات القطاع الزراعي العربي.

- اختيار وتنفيذ الأنظمة المؤسسية المتكاملة (ERP Systems).
- تخطيط وإدارة مشاريع تقنية المعلومات.
- كما يقدم أيضاً الخدمات الإدارية المرتبطة بمشاريع تقنية المعلومات والضرورية لتحقيق الفائدة القصوى.

الخدمات التي يقدمها قسم تقنية المعلومات :

- تخطيط وتنفيذ المشاريع المتكاملة التي تجمع بين البنى التحتية والأنظمة التطبيقية وأهمها :
- تصميم وتنفيذ وصيانة الشبكات المحلية والشبكات الموسعة.

## استحداث قسم البرامج الإنمائية وصندوق الأمانة

وفي مجال تطوير القطاع الزراعي التقليدي قامت الهيئة العربية من خلال قسم البرامج الإنمائية بإنشاء مركز لتطوير الزراعة التقليدية بجزيرة أنجوان بالقمر المتحدة في عام 2007 يرمي لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية للمحاصيل الغذائية من خلال نشر التقنيات الملائمة والإرشاد والتأهيل.

إيماناً وتصميماً من الهيئة بضرورة المساهمة في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، قامت الهيئة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين بالمساهمة في تمويل مشروع القروض الصغيرة وتوليد الدخل بمبلغ 2 مليون دولار ومشروع تعزيز الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمبلغ 500 ألف دولار. لقد ساهمت نشاطات الهيئة التتموية في دعم وتكامل جهود الهيئة الاستثمارية الرامية لتحقيق الوفرة الغذائية والأمل معقود على توسيع هذا النشق من نشاطات الهيئة للارتقاء بإسهامات الهيئة في تعزيز الأمن الغذائي والمساهمة في تحقيق أهداف الألفية التي توافقت عليها مجمل الدول الأعضاء بالهيئة.

### • إنشاء صندوق الأمانة :

تم إنشاء الصندوق بقرار من مجلس إدارة الهيئة تعزيزاً لدور الهيئة في شتى مجالات التنمية خاصة في المجتمعات الريفية الزراعية وذلك بتعبئة الموارد وتوجيهها للمساهمة في زيادة إنتاجية المجتمع الريفي الزراعي وتخفيف حدة الفقر فيه. تتمحور استراتيجية الصندوق في العمل من خلال المؤسسات المجتمعية المحلية وبالمشاركة الفعالة من المستفيدين خلال جميع مراحل المشروع من الفكرة إلى التنفيذ والمتابعة والتقييم. ويركز في مشاريعه على عنصر القروض الميسرة ومساهمة المستفيدين لضمان الاستدامة.

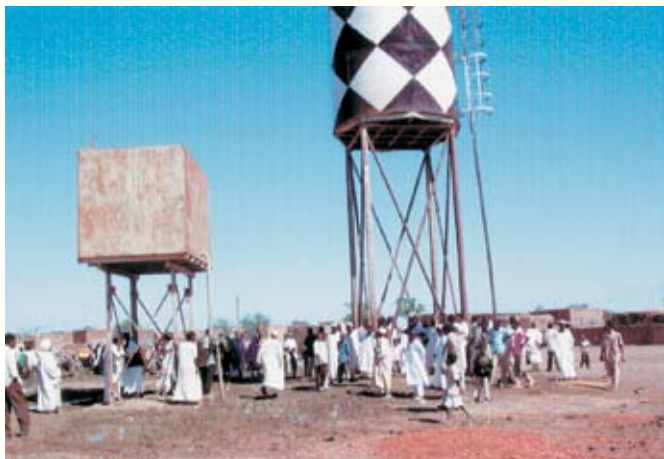
### نشاط الصندوق خلال العام 2006:

بدأ الصندوق نشاطه بتنفيذ مشاريع في مجال دعم المرافق الأساسية ومنح القروض الدوارة للفقراء في مناطق نائية وفقيرة في السودان وذلك على النحو التالي:

مناطق حمرة الشيخ وأم سنطة بشمال كردفان: قرية رورو بولاية النيل الأزرق: قرية إيد الوليد بولاية سنار والدناقلة في ولاية الجزيرة .

### برامج دعم المرافق الأساسية في الريف:

وفي إطار دعم المرافق الأساسية في الريف تم الاتصال بمؤسسات الأمم المتحدة الممثلة في السودان والعالملة في مجال التنمية وتعليم الرحل وتخفيف حدة الفقر بغرض التنسيق لتنفيذ برامج مشتركة في المناطق الريفية.



توصيل شبكة مياه قرية إيد الوليد - ولاية سنار - السودان

استكمالاً للدور المناط بها في تعزيز الأمن الغذائي العربي بدأت الهيئة نشاطاتها ذات الطابع التتموي بتقديم الخدمات الاجتماعية في محيط مشاريعها الاستثمارية بالسودان انطلاقاً من مفهوم المسؤولية الاجتماعية المؤسسية والتي اهتمت الهيئة بالالتزام بها وفي هذا الصدد قامت بالتعاون مع جامعة نورثمبريا في عام 2005 ومن خلال الدراسات الحقلية التي تمت بمشروع الهيئة بالنيل الأزرق بوضع الأسس العلمية الكفيلة بتطبيقها في مشاريعها الاستثمارية.

انطلاقاً من قناعة الهيئة وإيمانها بأن تعزيز الأمن الغذائي مرتبطاً بتخفيف حدة الفقر من خلال تمكين مجمل الشرائح الاجتماعية من الحصول على الغذاء المناسب وفق الحوجة بجانب مقابلة الاحتياجات التتموية الأساسية، تم إنشاء قسم للبرامج الإنمائية بالهيئة في عام 2006 للاضطلاع بمواصلة نشاطات الهيئة التتموية.

لقد توافقت العالم على إعطاء أولوية قصوى للحد من الفقر والالتزام بتحقيق أهداف الألفية وجعلها مرتكزاً أساسياً لإحداث التنمية المستدامة. تشير كل الإحصاءات العالمية والوطنية المتاحة بجلاء لحقيقة أن معظم الفقراء يقطنون الأرياف ويعتمدون بدرجة كبيرة على الزراعة لمقابلة احتياجاتهم المعيشية كما ويعزي البعض تقشي الفقر الحضري إلى تدهور الزراعة والقطاع الريفي.

بدأت نشاطات الهيئة التتموية بالمناطق الريفية مستهدفة الشرائح الفقيرة من أجل تمكينهم من القيام بنشاطات إنتاجية وفق مقدراتهم الذاتية وتلاوياً مع مواردهم الطبيعية. لأول مرة في تاريخ الهيئة، أجاز مجلس إدارة الهيئة مشروعاً تتموياً مباشراً يرمي لتقليص حدة الفقر ودعم القطاع الزراعي التقليدي بجمهورية القمر المتحدة وذلك في شهر مارس من عام 2006. اشتمل المشروع على تكوين المجموعات والتي تم مداها بالحيوانات بجانب توفير مدخلات الإنتاج الزراعية الأولية ووحدة لتأجير وتجميع المكائن الزراعية إضافة لمختبر الزراعة النسيجية.

توالت مسيرة الهيئة الرامية لتقليص حدة الفقر والمساهمة في تلبية احتياجات التنمية الأساسية في كل من الجمهورية الإسلامية الموريتانية والجمهورية اليمنية حيث اشتملت النشاطات تقديم معينات إنتاجية كفيلة بتوليد دخل يحقق الأمن الغذائي الأسري للمستفيدين من الأرامل والعجزة وذوي العاهات بجانب تلبية الاحتياجات الإنسانية نحو توفير مياه الشرب للإنسان وسقي الحيوان بجانب دعم الخدمات الصحية والتعليمية وذلك لارتباطهما الوثيق بتقشي ظاهرة الفقر في أرياف البلدان التي تعاني من هشاشة أمنها الغذائي.

خلال تنفيذ تلك النشاطات، اعتمدت الهيئة منهجية بعيدة عن المفهوم الإغاثي والخيري التقليدي حيث ركزت على أن تكون مساعداتها مدخلاً لإحداث تنمية مستدامة متبعة في ذلك الأساليب أدناه:

- انتهاج النهج التشاركي الذي يؤمن دور المستفيدين في تحديد الأولويات والمشاركة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة.
- الإدارة المجتمعية للنشاطات.
- الابتعاد فيما عدا حالات استثنائية عن الهبات بل يجب التركيز على توفير المعينات الإنتاجية القادرة على إتاحة فرص العمل المنتج للشرائح المستهدفة.
- استرداد ما تم تقديمه بشروط ميسرة لكي يعاد توزيعه في أغلب النشاطات على مستفيدين جدد من نفس الشرائح المستهدفة.

## تطور أداء إدارة المراجعة الداخلية بالهيئة العربية

### نبذة عن الأستاذ مدني مالك

لقد عمل السيد مدني مالك منذ تخرجه في عام 1968 بديوان المراجع - وتدرج في وظائف قيادية عديدة وترقي استثنائياً في الدرجات العليا كمساعد أول للمراجع العام حتى تقلد وظيفة نائب أول المراجع العام في مارس 1990 وحتى يوليو 1998 - حيث منحه رئيس الجمهورية وسام الجدارة للخدمة الطويلة المميزة بديوان المراجع العام .  
 ٤. ثم أنتقل بعدها للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في وظيفة المراجع الداخلي حيث تقاعد في عام 2006 .  
 ويحمل السيد مدني مالك زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية (FCCA) - عضو مجلس المحاسبين القانونيين السودانية وعضو رئيس في لجنة المعايير المحاسبية السودانية آنذاك.



### الأستاذ مدني مالك - المراجع الداخلي السابق بالهيئة

- لقد ساعدتني خبرتي في مجال المراجعة والمحاسبة المالية في الارتقاء بوحدة المراجعة الداخلية بالهيئة حيث تم تفعيلها لتعطي قيمة إضافية (Added Value) وتغطي كافة مناسبات الهيئة كالاتثمارات المالية والشركات والقروض إضافة إلى المناشط الأخرى.
- صارت للهيئة خطة مراجعة داخلية سنوية تبنى على المخاطر (Risk base plan) وفقاً للأسس المهنية ومعايير المراجعة الداخلية العالمية - ترفع لسعادة الرئيس لإجازتها ومن ثم العمل بموجبها.
- صار للمراجعة الداخلية دور هام في مراجعة الاستثمارات المالية للهيئة ووضعت لها برامج فنية بمستوى مهني عالي على ضوءها تتم المراجعة - وترفع تقارير ربع سنوية بالتزامن مع اجتماعات لجنة الاستثمارات المالية تعكس الأداء ونتائج الفحص - وتغطي قيمة مضافة عبر التوصيات.
- تم تحديث مستوى تسجيل أعمال الفحص للمراجعة الداخلية باستحداث نظام آلي للمراجعة الداخلية (Internal Audit Automated System) وذلك بإدخال استمارات الفحص عبر ذلك النظام (ACL) ساعدت في رصد الأعمال ومتابعة أعمال أعضاء المراجعة إضافة إلى تحسين مستوى تقارير المراجعة الدورية.
- تم الارتقاء بالمراجعة الداخلية في جانب التقارير حيث صارت المراجعة الداخلية تصدر تقاريرها المبرمجة بخطتها وتشمل تقارير أداء الموازنة الإدارية/ تقارير فحص الأنظمة/ تقارير الأعمال الروتينية/ تقارير الاستثمارات المالية.
- كان للمراجعة الداخلية دور مؤثر في إعداد اللوائح وتشمل لائحة الإدارة ولائحة المشتريات إضافة إلى استحداث هيكل راتبى ملائم للهيئة يساعد في فك الاختناقات وساعد الإدارة العليا في التسكين وتحسين الأوضاع وفقاً لتقييم الحالات المختلفة.
- كذلك تمت تنمية والارتقاء بالجوانب الاستشارية للمراجعة الداخلية (Advisory) وذلك من خلال تفعيل الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية حيث أن المراجعة لها دور استشاري حسب المفاهيم العالمية لمهنة المراجعة الداخلية.
- في اتجاه ترقية مستوى العاملين تم إشراك إدارة المراجعة الداخلية في الهيئة العالمية للمراجعة الداخلية والاستفادة من الدورات التي تصدرها مما صار لأعضاء المراجعة ثقافة مهنية بمستوى مميز إضافة إلى الإلمام بالمستجدات العالمية في مجال المهنة.
- قامت المراجعة الداخلية بدور رئيسي في تطبيق معايير المحاسبة الدولية على حسابات الهيئة العربية حسب قرار مجلس المساهمين الصادر في هذا الشأن وذلك من خلال إعداد دراسات متكاملة لجميع معايير المحاسبة الدولية وتطبيق الملائم منها على حسابات الهيئة.

لعبت المراجعة الداخلية دوراً بارزاً في تسهيل انسياب أعمال المراجعة الخارجية للهيئة (External auditing) بالاجتماع ومناقشتها من ما يطرح من مسائل وإطلاع المراجع على نطاق عمل المراجعة وطريقة تأديتها للأعمال ومستوى تنفيذ خطتها - ساعد المراجع الخارجي في إنجاح عملية المراجعة طيلة تكليفه بالمهمة - لا سيما وأن مسؤوليات المراجع الخارجي المهنية هي تقييم مستوى أداء المراجعة الداخلية للاعتماد عليها في أوجه الفحص ولا شك أنه من خلال طبيعة عملها فإن سجل الهيئة خالي من أي مخالفات أو أخطاء في أدائها المالي.

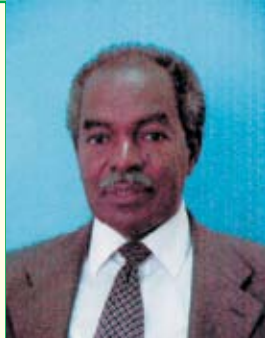
لاشك أن إنجازات المراجعة الداخلية ما كان لها أن تنجز لولا دعم وتوجيهات سعادة الرئيس الذي يولي الجوانب الرقابية اهتماماً كبيراً وأعطى المراجعة الداخلية الضوء الأخضر لإنجاز مهامها بكفاءة وحياد وقد أدت إلى تطوير وتقوية الضوابط المالية والإدارية للهيئة وساعدت في تحقيق الأهداف وفقاً لدورها المهني المناط أن تقوم به.

### بروفسور أحمد علي قنيف

### إدخال نظام الزراعة بدون حرث يعتبر تطوراً استراتيجياً لإصلاح القطاع المطري في السودان وهو إنجاز تضردت به الهيئة.

#### بروفسور أحمد علي قنيف

- التحق بالهيئة في 2000/10/01 في وظيفة خبير زراعي وظل يعمل بها حتى تاريخ تقاعده في 2003.
- وزيراً للزراعة والموارد الطبيعية والثروة الحيوانية بجمهورية السودان 1989-1996
- والى لولاية نهر النيل
- رئيساً للجنة الشؤون الزراعية والحيوانية والمائية بالمجلس الوطني
- المنسق القومي لبحوث البساتين بهيئة البحوث الزراعية



لقد أحتل لي الفترة التي قضيتها بالهيئة العربية التركيز والمواكبة في الجوانب الفنية المتعلقة بالاستثمار في المجال الزراعي كما تمكنت من المساهمة في تطوير الرؤى الاستراتيجية لنشاط الهيئة من خلال المشاركة في اللجان المعنية بالتخطيط والمتابعة ولجان الإدارات - بجانب النشاط العلمي . وقد شهدت خلال الفترة المنهج الجاد الذي يتبعه الهيئة في الوفاء برسالتها الكبيرة وهي المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العربي. وعاشيت التحديات التي اجتهدت الهيئة في مقابلتها والانتصار عليها. وقد شهدت خلال الفترة التطور والنجاح في إصلاح المشاريع المتعثرة وكذلك التوسع الأفقي في نشاط الهيئة الاستثماري في الأقطار المختلفة ، واستيعاب النشاط التنموي في برامج الهيئة . ولا بد من إشارة خاصة خلال فترة معاشيتي ومتابعتي للتجربة الرائدة التي أدخلتها الهيئة في السودان وهي الزراعة بدون حرث ، والتي أرى أنها تطور استراتيجي لإصلاح القطاع المطري في السودان وهو إنجاز تضردت به الهيئة والتحية للأخ عبد الكريم محمد العامري رئيس الهيئة لحسن قيادته للهيئة ومقدرا لروح الإخاء والمودة التي سادت بيننا .

### الأستاذ محمد الحسن محمد سعيد:

### حققت الهيئة نجاحاً باهراً في تنمية الأموال السائلة مكنتها من تمويل مزيد من مشروعات

#### الأستاذ محمد الحسن محمد سعيد

- التحق بالهيئة في 1983/09/01 في وظيفة نائب المدير المالي المكلف وفي عام 1985 أصبح مديراً للإدارة المالية وحتى نهاية خدمته في 2003.
- قبل التحاقه بالهيئة عمل ببنك السودان في وظيفة مساعد المدير لقسم الودائع ثم ترقي لمدير إدارة ثم عمل بالبنك السعودي للتنمية في وظيفة خبير بقسم القروض.



لقد حققت الهيئة العربية نجاحاً ملحوظاً في مشروعاتها الأولى في دولة المقر في مجال الألبان والدواجن والزيوت النباتية والخضر والفاكهة والحبوب الزيتية. ثم امتد نشاطها إلى خارج دولة المقر ، تونس والمغرب والعراق والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر. كما حققت الهيئة نجاحاً باهراً في تنمية الأموال السائلة وذلك باستثماراتها في محافظ استثمارية درت عليها أرباحاً مقدرة مكنتها من تمويل مزيد من المشروعات. ومن أهم أسباب نجاحات الهيئة الانسجام والتعاون التام بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الأمر الذي مكن الهيئة من تجاوز المحنة التي مر بها العالم العربي من جراء حرب الخليج في مطلع التسعينات، ومن أهم الأعمال التي بدأت بها الهيئة ونأمل أن تركز عليها مستقبلاً تملك التكنولوجيا للمزارعين مهتدياً بما حققته بأفدي، ومزيد من الإهتمام بالجانب التنموي.